القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
الدورة الخامسة
بغداد: 17 مايو/ أيار 2025

ق-032/05(05/25)/13-خ(14649)

الأمانـة العامـة
أمانـة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

القمـة العربيـة التنمويـة: الاقتصاديـة والاجتماعيـة

فـي دورتهـا الخامسـة

بغداد: 2025/5/17

كلمـة

معالي السيد محمد علي النفطي

وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

الجمهورية التونسية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

أتشرف بأن أتلو كلمة سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد رئيس الجمهورية التونسية، إلى القمة.

دولة رئيس وزراء جمهورية العراق الشقيق الدكتور محمد شياع السوداني،

أصحاب السمو والمعالي،

معالي الأمين لجامعة الدول العربية،

يسعدني أن أتقدم بأصدق عبارات الشكر والتقدير إلى فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال الرشيد، رئيس جمهورية العراق الشقيق على احتضان الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية، وما وفره لها من حسن التنظيم وأسباب النجاح، وعلى ما حظينا به من كرم ضيافة وحسن وفادة منذ حلولنا بهذه الأرض الطيبة أرض الرافدين.

كما أعرب عن فائق تقديرنا لما يبذله معالي السيد أحمد أبو الغيط للأمين العام لجامعة الدول العربية وأعضاده من جهود قيمة في خدمة القضايا العربية ودعم مسيرة العمل العربي المشترك.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

تنعقد قمتنا هذه في ظرف دقيق يواجه فيه عالمنا العربي تحديات اقتصادية واجتماعية متزايدة تتطلب منا تعزيز العمل العربي المشترك، وتكثيف الجهود من أجل تحقيق تطلعات شعوبنا العربية إلى العيش الكريم والتنمية المستدامة.

وأود في هذا السياق التأكيد على أن ثراء جدول أعمال هذه القمة التنموية وما تضمَّنه من محاور يعكس الوعي المتنامي بترابط المسارات السياسية والاقتصادية والتنموية في عملنا المشترك والقناعة بأن تفعيل السياسات الاقتصادية والتنموية لم يعد خياراً بل ضرورة ملحة لتعزيز مقومات الاستقرار في منطقتنا العربية، وهو المدخل الأساسي لتعزيز مناعة وتماسك المجتمعات وتحصينها ضد الاختراقات وتطوير قدرتها على حفظ أمنها واستقرارها والدفاع عن أمنها وسيادتها.

ففي ظل الأوضاع التي تمر بها منطقتنا العربية منذ سنوات وما ينجر عنها من استنزاف لمقدرات بلداننا وإرباك لمسارات التنمية فيها، تتأكد الحاجة لإعادة ترتيب أولوياتنا في إطار رؤية مشتركة محورها الانسان العربي وهدفها الاستجابة لاحتياجاته وتطلعاته الاقتصادية والاجتماعية.

ولأن الإنسان يبقى الثروة الحقيقية في منطقتنا، فإن الاستثمار في رأس المال البشري يجب أن يكون في صميم سياساتنا التنموية في جانبيها الاقتصادي والاجتماعي، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية دون عدالة اجتماعية، والتي تبقى ركيزة أساسية للاستقرار والسلم الأهلي وتتطلب منا اعتماد سياسات واضحة لتعزيز الإنصاف والمساواة في الحصول على الفرص وتوزيع الثروات الوطنية بشكل عادل، إلى جانب إصلاح نظم الحوكمة وتطوير نظم الحماية الاجتماعية، خاصة لفائدة الفئات الهشة من شباب ونساء، والتي تُشكِّل عماد مجتمعاتنا.

وأجدد في هذا الإطار التزام تونس بدعم البرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية. وأدعو إلى تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وصنع القرار، وتوفير بيئة تشريعية داعمة للمساواة والتمكين.

كما أغتنم هذه المناسبة للتأكيد على تطلع تونس إلى مشاركة عربية فاعلة في الاجتماع الإقليمي التحضيري لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المزمع عقده في نوفمبر 2025 بدولة قطر الشقيقة، والذي ستحتضنه بلادنا يومي 30 جوان وغرة جويلية 2025 وسيشكل فرصة للتنسيق العربي الجيد في هذا المجال الحيوي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إننا نطمح أن يكون الشعار الذي رفعته قمة المستقبل التي انعقدت بنيويورك في سبتمبر 2024 بأن "لا نترك أحداً يتخلف عن الركب" حقيقةً وواقعاً ملموساً في حياة شعوبنا العربية. ولن يتأتّى ذلك إلا متى توفقت دولنا في المضي قدماً في تقليص الهوّة التنموية والمعرفية والتكنولوجية التي تفصل جزئين من العالم. فلنا من الطاقات البشرية في وطننا العربي ما يبعث على الفخر والاعتزاز ويدفعنا بكل ثقة إلى الإيفاء بتعهداتنا تجاه شعوبنا من أجل توفير كل الظروف الملائمة التي تؤكد قدرتنا على الأخذ بناصية العلوم واستدامة الدور الذي اضطلعت ولا تزال تضطلع به النخب العربية للإسهام في الحضارة الكونية.

واليوم بات من الضروري أن نحتكم على الأدوات الكفيلة بتحقيق أمننا الصحي والمائي والغذائي والطاقي من خلال التعويل على مقدراتنا من جهة، والانفتاح على كافة الدول الصديقة

والتكتلات الإقليمية الصاعدة، متى كانت الشراكة معها مبنية على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة والندية وتقدير خيارات شعوبنا السيادية. ولنا في جالياتنا المتواجدة في مختلف أنحاء العالم خير سند لتفعيل هذه الشراكة التي تريدها متكافئة ومتوازنة وناجزة. كما نتطلع أن تكون هذه السنة التي تحتفي خلالها دول العالم بمرور 80 سنة على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، سنة تؤكد فيها دولنا التزامها بالعمل متعدد الأطراف وبالقيم التي نشأت من أجلها جامعة الدول العربية التي سبق إحداثها تأسيس منظمة الأمم المتحدة ببضعة أشهر، وفي ذلك عبرة لأجيالنا الحاضرة والقادمة بما يعزز ثقتها ببلدانها ويبعث فيها الأمل بغد أفضل لوطننا العربي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

على الرغم من التقدم الجدير بالثناء الذي أحرزته عديد الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة في مجال خفض انتشار الفقر والجوع، لا يزال الأمن الغذائي يُشَكِّل مصدر قلق كبير لعدد كبير من سكان المنطقة العربية التي تعتمد في تلبية احتياجاتها اعتمادا كليا على الواردات ما يجعلها تتأثر إلى حد كبير بتقلبات أسواق الأغذية العالمية خاصة في ظل الصراعات القائمة والانقسامات الجيوستراتيجية المتفاقمة.

وفي هذا السياق تدعم تونس الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي 2025-2035، وتدعو إلى تفعيل آليات التعاون الزراعي، وتقليل الفاقد الغذائي وإنشاء مخزونات غذائية استراتيجية. وأذكر في هذا السياق بمبادرة تونس التي توجهت بها إلى منظمة الزراعة والأغذية لدى مشاركتها في قمة النظم الغذائية بروما سنة 2023، عبر الدعوة إلى فرض تكوين مخزون استراتيجي من الحبوب يقع اللجوء إليه عند الحاجة "حتى لا يصبح الغذاء سلاحاً يفتك بالبشر".

كما تواجه شعوبنا تحدياً آخر لا يقل خطورة عن انعدام الأمن الغذائي، ألا وهو الشُّح المائي الذي ما فتئ يتفاقم بسبب التغيرات المناخية، مما يستوجب وضع خطط عملية وتنفيذ مشاريع كبرى للنفاذ إلى مصادر المياه غير التقليدية وهو ما يتطلب استثمارات ضخمة تتجاوز الإمكانيات التمويلية للعديد من دولنا ولا يمكن تحقيقها إلا عن طريق تضافر الجهود وفي إطار الشراكة المتضامنة.

وفي هذا السياق تؤكد تونس على أهمية تجسيم الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي، لمواجهة تحديات ندرة المياه وتغير المناخ، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد المائية باعتبارها أساساً لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية الشاملة التي نعمل من أجلها.

السيدات والسادة الحضور،

رغم الجهود المستمرة لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي وتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة العربية الكبرى، لا يزال حجم التجارة البينية بين الدول العربية محدوداً ودون الطموحات إذ لا يتجاوز 13% من إجمالي تجارتها الخارجية، وهو ما يؤكد حاجتنا إلى بذل المزيد من الجهود لتذليل العقبات الجمركية وغير الجمركية، وتحسين البنية التحتية لتيسير حركة التبادل التجاري بين دولنا وتحقيق أعلى درجات الانسيابية. وفي هذا السياق، تدعم تونس استكمال متطلبات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والانتقال نحو الاتحاد الجمركي العربي، بما يسهم في تعزيز التجارة البيئية كما تساند مقترح إنشاء مجلس وزراء التجارة العرب لتنسيق السياسات التجارية وتعزيز التكامل الاقتصادي.

وتؤكد تونس بالتوازي على أهمية دعم خطة الاحتياجات التنموية في الدول العربية، خاصة في مجالات البنية التحتية، والنقل، والربط الكهربائي، وتطوير المدن الذكية. وترحب بلادي بـ "المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي: نحو ريادة تكنولوجية وتنمية مستدامة" والتي أطلقها الأمين العام لجامعة الدول العربية، وتؤكد بلادي على ضرورة الاستثمار في التقنيات الحديثة، وبناء القدرات الرقمية، لمواكبة التحولات العالمية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العربي.

إننا اليوم أمام فرصة تاريخية لتعزيز التضامن العربي وتفعيل شراكات حقيقية وناجزة، من أجل بناء مستقبل أفضل لمواطنينا. وتُؤكِّد تونس من هذا المنبر التزامها الكامل بدعم كل المبادرات والمشاريع التي تخدم مصالح شعوبنا، وتدعو إلى تحويل توصيات هذه القمة ونتائج أعمالها إلى برامج عملية قابلة للتنفيذ.

وشكراً لكم على حسن الإصغاء.